



محنة سوريا وقانون قيصر

2023/2/18

38



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcsiraq@yahoo.com



Www.hcsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

تقدير موقف

محنة سوريا وقانون قيصر

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحث.

تقدير
موقف



مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER

For Researches & Strategic Studies

٢٠٢٣/٢/١٨

سلسلة من العقوبات الأمريكية والأوروبية طالبت شخصيات وشركات سورية في العام ٢٠١٩ م، ودخل حيز التطبيق في حزيران من العام ٢٠٢٠ م تحت اسم "قانون قيصر"، وطالت أيضاً الأشخاص والشركات الأجنبية التي تزود سوريا بالبضائع والخدمات والتقنيات والسلع العسكرية والنفطية وكذلك المواد المتعلقة بإعادة الإعمار في البلد المنكوب.

قانون قيصر وعقاب سوريا:

يصف المراقبون قانون قيصر بأنه الأشدّ على سوريا منذ اندلاع الأزمة في العام ٢٠١١ م، إذ سلب حق سوريا في امتلاك مستلزمات الاستجابة للأزمات بعد ما استنفذته الحرب - على مدى عقد كامل - من المعدات والأدوات والآليات، وفرضته من هجرة الأدمغة والطواقم الطبية والتمريضية وغيرها من الطاقات الشبابية. فآلت الحرب الاقتصادية التي أطبقت على سوريا في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، كانت أقصى من مقصلة الحرب التكفيرية الإرهابية. وأشارت بعض بيانات التقارير الرسمية المختلفة إلى الفارق الشاسع بين تأثير الحرب التي اندلعت سنة ٢٠١١، وحرب "قانون قيصر" ٢٠٢٠، على القطاعات السورية بمجالاتها كافة. ويُعدّ أحدثها - وليس أوحدها - كما لن يكون آخرها - تقرير النتائج الأولية الصادرة عن مفوضية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ألينا دوهان، حول التأثير السلبي للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على سوريا.



تلك العقوبات لم تكن تظهر للعيان أو للرأي العام العالمي حتى حلت كارثة الزلزال الذي وقع مطلع شباط ٢٠٢٣ في تركيا وسوريا، وخلف آثاراً مدمرة، وأزمة إنسانية تحتاج إلى تفويض جوي وبري وبحري للبلدين المذكورين. حظيت تركيا المنكوبة بالاهتمام العالمي وبلغتها أسراب الطائرات من كل حذب وصب لإغاثة المحاصرين بين الجدران المهتمة، أما سوريا لم تحظَ بمثلتها رغم حجم المأساة التي عاشت، كما تعامل معها الإعلام العربي بحذر مرهون بالحسابات السياسية، فضلاً عن تبرير ذلك الإعلام على عدم إيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية بسبب قانون قيصر، بأن هناك استثناءات وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تمنع وصول فرق الإغاثة، تجنباً للإجراج الذي وقعت فيه الولايات المتحدة وأثر عقوباتها المدمرة المتمثل بقانون قيصر على سوريا.

آثار العقوبات المتركمة على سوريا:

لتوضيح أثر العقوبات الأميركية والغربية في عرقلة الاستجابة السريعة لتداعيات الزلزال الأخير، يذكر أحد الباحثين أسباب عدّة، أبرزها:

- ١- الأثر التراكمي لتأثيرات العقوبات المستمرة منذ العام ٢٠١١، والتي عرقلت جهود المؤسسات الحكومية في مساعيها لإعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق الخدمية وإصلاحها وتزويدها بمستلزمات عملها واحتياجاتها الضرورية. والدليل على ذلك ما تقولُه البيانات الحكومية المالية السنوية من أن فشل العديد من العقود



والمناقصات الحكومية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والخدمية سببه العقوبات الغربية .

٢- انخفاض سعر صرف الليرة بشكل كبير خلال السنوات التي أعقبت تشديد الحصار الأميركي على البلاد مع بداية العام ٢٠١٩، إذ تراجع سعر الصرف من نحو ٤٤٧ ليرة عام ٢٠١٨ إلى نحو ٦٨٠٠ ليرة حالياً .

تعاطف خجول واستجابة ضعيفة:

في السياق نفسه، اقتصر دور بعض الدول العربية على المستوى الدبلوماسي من قبيل إجراء اتصال أو التعبير عن التعاطف اللفظي دون المستوى المطلوب مقارنة بحجم المأساة الحالية، لا سيما وأنّ العقوبات الأمريكية هي خارج إطار الشرعية الدولية، و"قانون قيصر" لا يلزم الدول بهذه العقوبات لناحية القانون الدولي. فضلاً عن أنّ نصّ القانون لا يتطرق إلى موضوع المساعدات الإنسانية؛ الأمر الذي يجعل الاستثناءات قابلة للتفعيل وإحياء الجهود والإرادات الجادة. وعليه، تستطيع الدول المجاورة، العربية والغربية، المشاركة في تجاوز الحصار على سوريا، خاصة وأنّ المتحدث الإقليمي لوزارة الخارجية الأمريكية، سامويل وريبيرج، أكّد أن "المساعدات الإنسانية مستثناة من العقوبات الأمريكية"، ما يلغي مفاعيل أي قرار ضد أي دولة تقدّم مساعدة إلى سوريا.



وبالرغم من أن المساعدات الإنسانية مستثناة من العقوبات الأمريكية إلا أنّ خلف الستار خشية من الدول العربية والإقليمية من الدخول على خط الأزمة في سوريا، تلك الخشية المتمثلة في تعاون الدول مع سوريا الأمر الذي يُنذر باتهام الولايات المتحدة لها بأنها من الشخصيات المعنوية أو الرسمية المتعاونة مع سوريا، وهنا يكمن السر في عدم التعاطي الإنساني مع الكارثة التي حلت بسوريا.

جانب آخر يقع في قلب الأزمة؛ بعض الدول تريد إرسال المساعدات والمعونات وفرق الإنقاذ إلى مناطق المعارضة، الأمر الذي تعدّه دمشق انتهاكاً لسيادتها، واستغلالاً للكارثة الإنسانية، في حين ترفض تلك الدول إرسالها إلى الحكومة السورية لأنها تعدّ ذلك نوعاً من أنواع الدعم لحكومة الأسد. وبين هذه التعقيدات، تعيش سوريا أسوأ أيامها، ويُعاقب قانون قيصر الشعب السوري قبل الحكومة السورية والمتعاملين معها، في الوقت الذي ينبغي فيه تجاوز كل الرهانات والحسابات السياسية في اللحظات التي يعيشها شعب منكوب بالحرب والزلازل.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcrsiraq.net



hcrsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcrsiraq



hcrsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

